

والاجتماع ، المخالف للدستور ، الطابع غير الديمقراطي للاجراءات المتعلقة بتسجيل الترشيحات وبالعمليات الانتخابية (عدم وجود لوائح او بطاقات انتخابية) رغم اهمية الانتخابات التي من شأنها التعبير عن الرأي الحر للأفراد من اجل الاسلام وايران والشعب الايراني . منع التجمعات الدينية والمواظ من قبل السلطة (تصريح شريعتمداري احد مراجع التقليد في ايلول ١٩٦٣) .

ان الاشتراك في الانتخابات يبدو كرهان اساسي في الصراع بين السلطة السياسية والجهاز الايديولوجي . انه دليل ميزان القوى بين قوتين مهيمنتين متنافستين . الاولى ، قوة رجال الدين التي وجدت بالنهاية في الانتخابات والمجلس اشكالا تمكثها من الوصول شرعيا الى السلطة السياسية . والثانية ، قوة الجهاز السياسي التي تحاول اليوم من خلال الاشكال نفسها ، تبرير شرعية مطالبتها بالقيادة الايديولوجية للامة . من اجل كسب هذه المعركة ذات الدلالة يملك الجهاز السياسي ادوات ضغط على الناخبين لا يتورع عن استعمالها . لكن خطته اوسع من ذلك واكثر جذرية . فهو يرمي الى جعل الجهاز الايديولوجي بيروقراطيا تابعا له (الاشراف على الطرق المادية المتأتمية من الجمعيات الخيرية من اجل لجم رجال الدين ، انشاء جيش الدين الذي اطاح به العنف ، الخ .) وفي الوقت نفسه ، الاسراع في استبدال الثقافة الوطنية بثقافة مأخوذة عن الغرب ، وهو مطلب يذكر بتيار قديم ، رأيناه سابقا ، هو تيار الارستقراطية الذي لم يأخذ ظاهرا رسميا او شبه رسمي .

ان التوجه نحو تغريب ايران (بضائع ، تكنولوجيا) يحدد بشكل فوري طبيعة التغريب المثالية . لكن هذه السياسة المتبعة ، تتوجه نحو طبقات اخرى لا تمتلك اسبابها من اجل قبولها . هذه الطبقات تؤلف اغلبية الشعب . لذلك ، فبواسطة العنف ، تحاول السلطة ازالة ثقافة واستبدالها بثقافة اخرى ، وهي تأمل ان تصل الى حالة تقبل بها هذه الطبقات الثقافة الجديدة . عندها يصبح العنف عديم الفائدة ، لان هذه الثقافة تؤسس عندها من خلال اجماع وطني وتطور متداخل مع السوق العالمي .

ترجم النص عن الفرنسية

ندره صولي